اسم المصدر: الحياة

التاريخ: 24-03-2009 رقم العدد: 16790 رقم الصفحة: 7 مسلسل: 37 رقم القصاصة: 1

سليمان يشدد على أهمية المرصد العربي لمكافحة الإرهاب

مجلس وزراء الداخلية العرب يختتم دورته في بيروت باعتماد ثلاث خطط لتعزيز الدور الأمني للمواطن

□ بيروت – «الحياة»

■ غلبت الدعوة الى تعزيز التعاون العربي المشترك لمكافحة الإرهاب، والحرص على مواصلة العمل على تعزيز المسيرة العربية المشتركة وتطويرها على أعمال الدورة السادسة والعشرين لمجلس وزراء الداخلية العرب التي عقدت في بيروت في اليومين الماضيين، برئاسة وزير الداخلية اللبناني زياد بارود، وحضور الرئيس الفخري للمجلس وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز والأمين العام للمجلس محمد بن علي كومان ووفود أمنية عربية وممثلين عن جامعة الدول العربية ووكيل الأمين العام للامم المتحدة لشؤون السلامة والامن دافيد فينيس.

ووجه الامير نايف بن عبدالعزيز امام الرئيس اللبناني ميشال سليمان كلمة شكر فيها لبنان «الاستقبال الاخوي» مشيراً الى «التوجه نحو وضع توصيات المؤتمر موضع التنفيذ». ولفت الى ان «الاتصالات والعلاقات الأخوية بين وزراء الداخلية العرب متواصلة ومستمرة». في حين رد سليمان مجدداً دعوته الى انشاء المرصد العربي لمكافحة الارهاب.

الجلسة الختامية ولقاء سليمان

وكان الوزراء العرب اختتموا ظهر أمس أعمال الدورة، وعقدوا خلوة مغلقة في فندق فينيسيا، وضعوا خلالها اللمسات الأخيرة على التوصيات، قبل أن ينتقلوا الى قصر بعبدا للقاء الرئيس اللبناني ميشال سليمان.

وسلم الوزراء سليمان مذكرة أعربوا فيها عن «أصدق عبارات التقدير والعرفان على ما قوبلوا به على أرض لبنان الغالي، أرض الصمود والتضحية والانتصار من حفاوة بالغة وكرم ضيافة وطيب وفادة»، مؤكدين تضامنهم مع لبنان «ووقوفهم الى جانبه حتى تحرير كامل ترابه الوطني». كما أعربوا لسليمان عن «اعتزازهم البالغ بما يشهده لبنان من تطور وإنجازات في ظل عهدكم الميمون، كذلك الدور الريادي الذي تقومون به على مختلف الصعد لما فيه خدمة لبنان العزيز وتدعيم التضامن العربي بما يساعد على تحقيق مصالح الدول العربية وخدمة قضاياها العادلة».

ورد سليمان على الوزراء العرب، مشدداً على وجوب التضامن في مواجهة الارهاب، والقى وزير الداخلية السعودي الامير نايف بن عبدالعزيز كلمة شكر فيها للبنان الاستقبال الاخوي.

ورد سليمان مشيراً الى أن عقد المؤتمر في لبنان «دليل الى الثقة به» مشدداً على وجوب التضامن، ومعرباً عن اعتقاده بأن مؤتمر القمة العربية في الدوحة نهاية الشهر الجاري يأتي استكمالاً للقرارات الشجاعة والجريئة في مجال المصالحة، وهو المجال الوحيد لتطوير الدول العربية وتقدمها.

ولفت سليمان الى ان «مثل هذا التضامن يشكل مصدر قوة خصوصاً اذا استندت الى استراتيجية عربية شاملة وموحدة لإلزام اسرائيل تنفيذ المبادرة العربية للسلام التي اقرها مؤتمر بيروت عام ٢٠٠٢»، معتبراً أن «اسرائيل هي التي خلقت ظروفاً موتية للارهاب لوصم العرب والمسلمين به تبريراً لعدم قبولها بقيام الدولة الفلسطينية، كما دأبت على محاولات اسقاط التجربة اللبنانية، اما في واقع الامر فالارهاب يضرب في الدول العربية والاسلامية وضحاياه معظمهم من المسلمين والعرب».

ودعا سليمان الى «عدم ترك الارهاب» لافتاً الى ان «اهمية المرصد العربي لمكافحته تكمن في مراقبة نشاطاته واتصالاته ومصادر امواله وتحركاته لحظة بلحظة»، مشيراً الى ان مساعدة اي دولة في قمع الارهاب لدى دولة اخرى يساعد في منع الارهاب من التغلغل فيها ومثل هذا التضامن هو لمصلحة امن المواطن العربي وتطوره. وتمنى للمؤتمر النجاح شاكراً اختيار المجلس لبنان مقراً لمؤتمرهم، ومشجعاً دائماً على اختيار بيروت مكاناً لعقده.

وتلا بارود في مستهل الجلسة الختامية نص البرقية التي وجهها المشاركون الى سليمان. بعد ذلك، شكر الأمير نايف الأمانة العامة للمجلس للجهود التي «بذلت من اجل إنجاح هذه الدورة». كما شكر لبارود «سلسلة التدابير التي إتخذتها الوزارة لنجاح اعمال الدورة». وحيا سليمان، شاكراً إياه على «إتاحته فرصة لقاء المشاركين في هذه الدورة به». وتمنى «القيام بالواجب لتحقيق الأمن للمواطن العربي». وأكد ان «تحقيق امن المواطن العربي يتم من خلال جعل كل مواطن عربي رجل الأمن الأول».

ثم شكر بارود بدوره الوزراء المشاركين، وقال: «وجودكم في بيروت دليل محبة، وبيروت ستبقى دائماً مساحة حوار ولقاء تستقبلكم على الدوام بكل المحبة التي تبادلونها».

بعد ذلك، قدم كومان درعاً تذكارية الى بارود «تقديراً لجهوده وعرفانا بفضله».

الخطط الثلاث

وتبنت الدورة اعتماد ثلاث خطط لتنفيذ عدد من الاستراتيجيات ذات الطابع الامني وتهدف الى تعزيز دور المواطن في مكافحة الجريمة وتوعيته بسبل الوقاية منها وتأمين السلامة المرورية وتخفيض عدد الحوادث. وجاء في البيان الختامي أن المجلس «خطا خطوة جديدة مهمة على صعيد تعزيز مسيرة العمل الامني العربي المشترك وتطويرها».

وأضاف البيان: «ناقش المجلس عدداً من القضايا والمواضيع المهمة واتخذ القرارات المناسبة في شأنها. وبموجب هذه القرارات تم اعتماد ثلاث خطط لتنفيذ عدد من الاستراتيجيات ذات الطابع الامني، علماً ان مدة كل خطة ثلاث سنوات، ويتولى تنفيذ بنودها كل من الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب وجامعة نايف العربية للعلوم الامنية التي تشكل الجهاز العلمي للمجلس. وهذه الخطط هي: الخطة الامنية العربية السادسة التي تهدف الى تأمين مواجهة فعالة للجريمة بمختلف صورها وأشكالها، وتعزيز دور المواطن في مكافحة الجريمة من خلال توعيته باخطارها وسبل الوقاية منها، وكذلك الخطة الاعلامية العربية للتوعية الامنية والوقاية من الجريمة التي تهدف الى تبني الاسلوب العلمي في ممارسة وظائف الاعلام الامني والتأكيد على احترام حقوق الانسان وفقاً للقيم والعقائد العربية وتنمية الحس الامني لدى المواطنين والمقيمين بما يقي المجتمعات العربية الكثير من الظواهر الاجرامية، اضافة الى الخطة الثالثة للسلامة المرورية التي ترمي الى تحديث اساليب العمل في اجهزة المرور العربية وتوعية افراد المجتمع بكل الجوانب المتعلقة بالسلامة المرورية بما يؤدي الى خفض حوادث المرور».

استراتيجية امنية

كما أقر المجلس «الاستراتيجية العربية النموذجية في مجال الامن السياحي والتي تسعى الى توفير مقومات الامن للقطاع السياحي كافة، بما يؤدي الى زيادة مساهمة هذا القطاع في الدخل القومي». واضافة الى ذلك، اعتمد المجلس «التوصيات الصادرة عن المؤتمرات والاجتماعات التي نظمتها الامانة العامة خلال عام ٢٠٠٨ وأبرزها اجتماعات: قادة الشرطة والامن العرب، المسؤولون عن مكافحة الارهاب، رؤساء اجهزة مكافحة المخدرات، رؤساء اجهزة الهجرة والجوازات والجنسية، المسؤولون عن الامن السياحي، رؤساء اجهزة المرور، رؤساء المؤسسات العقابية والاصلاحية، رؤساء اجهزة امن الحدود والمطارات والموانئ، اللجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة».

وأكد البيان الختامي أنه «تمت الموافقة على التوصيات الصادرة عن الاجتماع المشترك بين المسؤولين عن الامن السياحي وممثلي الهيئات الرسمية المعنية بالسياحة في الدول العربية، فضلاً عن توصيات اجتماع فريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الارهاب، وتلك المتعلقة بالسبل الكفيلة بتسهيل اجراءات تسليم المجرمين والمطلوبين».

كما اعتمد المجلس «التقرير الخاص بأعمال جامعة نايف العربية للعلوم الامنية لعام ٢٠٠٨، وأعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها الامير نايف بن عبدالعزيز رئيس مجلس ادارة الجامعة في دعم نشاطات الجامعة وبرامجها، واعتمد كذلك التقرير المتعلق باعمال الامانة العامة ووجه الشكر الى الامين العام للمجلس على الجهود المبذولة في تنفيذ برنامج عمل الامانة العامة ومتابعة تنفيذ قرارات الدورة الخامسة والعشرين للمجلس».

اسم المصدر: الحياة

التاريخ: 24-03-2009 رقم العدد: 16790 رقم الصفحة: 7 مسلسل: 37 رقم القصاصة: 2

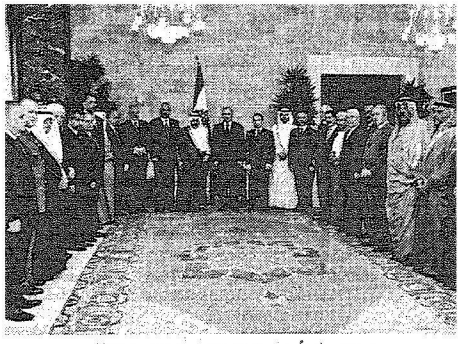

سليمان مستقبلاً وزراء الداخلية العرب (دالاتي ونهرا)

وأصدر المجلس بياناً أكد فيه «التضامن مع جمهورية السودان في مواجهة استهداف سيادته ووحدته واستقراره وأمنه وسلامة اراضيه» ودعا الى «اعادة النظر في قرار الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية في حق الرئيس عمر البشير والى عدم تسييس مبادئ العدالة الدولية واستخدامها في الانتقاص من سيادة الدول ووحدتها واستقرارها».

تكريم السنيورة

وتكريماً للوزراء العرب، أقام رئيس الحكومة فؤاد السنيورة مأدبة غداء في السراي الكبيرة حضرها عدد من الوزراء والنواب وشخصيات سياسية ودبلوماسية وأمنية. كما حضر جانباً منها الرئيس الفخري للمجلس وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز.

وقال السنيورة: «اننا على مشارف مرحلة جديدة بسبب المتغيرات الدولية والإقليمية، ولمرحلة الجديدة تحدياتُها أيضاً» مؤكداً: «إننا ندخُلُ إليها بعناصر قوة ومعطيات ناجمة عن الخبرة، مستفيدين أيضاً من مبادرة المُصالحة العربية التي يقودها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ومؤكدين على أهمية الالتزام بها. وناجمة أيضاً عن التوجه المصمم على تحقيق السلام العادل والشامل، كما عن السياسات التنموية والقوية لمعالجة الاختلالات واجتراح النموّ المستدام واحتواء الآثار الكبيرة والسيئة للأزمة المالية العالمية وتداعياتها الكبيرة على اقتصادات دولنا العربية».

المطلوب مئة مليون فرصة عمل

وشدد السنيورة على أن «علينا، ومن خلال التضامن العربي والتسانُد العربي المضي في اتجاه الدولة القوية القادرة والعادلة التي تصون الأمن والحقوق، وفي اتجاه الأمن الشامل»، معتبراً أن «ذلك يكون من خلال التنسيق والتعاون بين الأجهزة الأمنية العربية. لكن أيضا، بالتجديد في مقاربة هذا النوع من المشاكل والتحديات». ولفت الى أن ذلك يتحقق «من خلال أولاً، التصدي الجماعي العربي لحلّ المشكلة الفلسطينية بإزالة الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ومعالجة قضية اللاجئين معالجة عادلة وحقيقية. وثانياً بالتصدي على مستوى الدول والأمة لمشكلات الفقر ومظاهر الاختلال الاجتماعي، ويجبُ أن لا يغيب عن بالنا أننا محتاجون في الدول العربية خلال العقدين المقبلين إلى تامين مئة مليون فُرصة عمل جديدة، وثالثاً، التصدي للتطرف الديني والحركي بذريعة الاختلال الناجم عن تفاقُم القضية الفلسطينية، والاختلال الناجم عن المشكلات الاجتماعية القاسية في عدد من دولنا العربية. ورابعاً، التصدي للاختراقات الأمنية وأحداث التدخل الخارجي». ورأى أن «التعاون العربي الشامل ضروري لهذه الناحية أيضاً، صوناً للسيادة والاستقلال، ودفاعاً عن فكرة الدولة قوةً وعدلاً وانضباطاً، وعن الأمن العربي، وتحسين وتعزيز مناخات التعاون والتضامن العربي بين دولنا العربية، بحيث لا يتحول أي من بلادنا ساحةً للاستقطابات وتبادُل الضربات وإرسال الرسائل الأمنية في المجالين الإقليمي والدولي».

وتابع السنيورة: «أمّا المطلبُ الخاصُ والضروري لتحقيق الأمن الشامل، فيتمثّلُ في العمل لتحسين مستوى أداء إدارات الدول والمؤسّسات».